

الى السيد وزير التجهيز والماء المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

سبل القضاء على ظاهرة الاستعمال غير القانوني للماء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
لا تزال بلادنا تعيش على إيقاع أزمة الجفاف وندرة المياه. وهي أزمة مرشحة للتحول من كونها عابرة وموسمية إلى كونها أزمة بنيوية وطويلة الأمد، لا سيما بالنظر إلى التغيرات المناخية الجارية والمستقبلية. مما يطرح تحدي الأمن المائي ضمن أولى الأولويات حاضراً ومستقبلاً. بهذا الصدد، فقد نزلت نسبة ملء السدود إلى مستويات خطيرة وغير مسبقة، حيث لا تتجاوز 26% يومه الخميس 25 غشت 2022، في حين كانت تبلغ في نفس اليوم من السنة الماضية نسبة 41%. وهو ما يؤثر على الوضع المائي الخطير.
في نفس الوقت، تعرف المياه الجوفية استغلالاً مفرطاً، حيث تُقدر كمية الموارد المائية المستنزفة وغير القابلة للتجديد بـ 1.1 مليار متر مكعب سنوياً.
وما يزيد الوضع المائي تدهوراً ببلادنا هو ظاهرة سرقة الماء، إذ يُقدر عدد مستغلي الماء من دون ترخيص بنحو 102 ألف، في حين لا يتجاوز المرخص لهم نصف هذا العدد. وهو اختلال هائل، لا سيما في ظل جفافٍ عريض. كما أن معظم مستغلي المياه، ولو بشكلٍ مرخص، فإنهم يتجاوزون بكثير الكميات المرخص بجلبها واستعمالها.
أيضاً، فإن العديدين لا يزالون يسقون فضاءاتٍ خضراء ويملؤون مسابح خاصة بالماء الصالح للشرب، في ظل ضعف المراقبة، على الرغم من المخالفة الصارخة لهذه الظواهر لقانون الماء المتقدم. وذلك في الوقت الذي لا يجد فيه مواطنات ومواطنون قطرة ماء واحدة.
على أساس ذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة من قبل الوزارة ووكالات الأحواض المائية من أجل مراقبة وزجر الاستعمالات المفرطة وغير المشروعة للمياه؟ كما نسألكم عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتقوية وتعزيز شرطة المياه والارتقاء بأدوارها؟ وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني